"أثر الصادرات بين ليبيا والاتحاد الأوروبي علي النمو الاقتصادي"

دراسة تحليلية خلال الفترة من سنة 1993 الى سنة 2012م

أ. رضا علي محمد بن صالح
كلية الاقتصاد– جامعة الزاوية
Zawia987@gmail.com

أ . خالد عبد السلام عمر امقيق
كلية الاقتصاد– جامعة الزاوية
Emgag80@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة لتقييم أثر الصادرات بين ليبيا والاتحاد الاوروبي علي النمو الاقتصادي للطرفين ،كما تسلط الضوء علي ماهية التكامل الاقتصادي وأهميته للطرفين في محاولة للوصول إلي نتائج تساعد متخذي القرار الاقتصادي في ليبيا علي بناء قرارتهم وفق أسس علمية سليمة في ظل المفاوضات الجارية بين ليبيا والاتحاد الأوروبي لانضمام ليبيا للشراكة الأورومتوسطية، وقد افترضت الدراسة أن هناك علاقة موجبة بين قيمة الصادرات الليبية إلى الاتحاد الأوروبي وقيمة الناتج المحلي الإجمالي الليبي، ووجود علاقة موجبة بين قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا وقيمة الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي، وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وطريقة الفرق العام (GLS) لاختبار فرضيتي الدراسة ، وخلصت الدراسة إلي وجود علاقة طردية موجبة بين قيمة الصادرات والنمو الاقتصادي للطرفين ، وقد نبَهت الدراسة علي أهمية انضمام ليبيا الي الشراكة الأورومتوسطية للاستفادة من الأبعاد الاقتصادية للشراكة بين الطرفين ، وذلك بالحصول علي التقنية الحديثة لمشاريع البينة التحتية و القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية والاستفادة من المؤسسات الاقتصادية الأوربية في تأهيل المنتجات الليبية التي تمتلك فيها ليبيا فرصة للتصدير للمساهمة في تنويع الدخل من الجانب الليبي، كما أوصت الدراسة بإرساء قواعد سليمة لانضمام ليبيا إلي الشراكة الأورومتوسطية ابتداءً من الترتيبات التجارية التفضيلية كمرحلة أولى وذلك بخفض الرسوم الجمركية علي الواردات بين الطرفين ثم التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي الأخرى

الكلمات الدالة: الصادرات، الاتحاد الأوروبي، التكامل الاقتصادي، الشراكة الأورومتوسطية، التجارة الخارجية

المبحث الأول : الإطار العام للدراسة

اولاً : المقدمة

في إطار جملة من الملامح والتطورات الجديدة التي طرأت على طبيعة وهيكلية النظام العالمي الجديد والتي اتضحت معالمها منذ سقوط المنظومة الشيوعية وما تلا ذلك من نهضة عارمة في نظم

الاتصال والمعلومات وبروز قوى لتكتلات اقتصادية عملاقة مبنية علي أسس تفعيل التعاون الاقتصادي بين الدول عن طريق التبادل الناتج عن التفاوت بين اقتصاديات دول العالم فأصبح اللجوء الي التجارة الخارجية أمرا ضروريا مهما كانت درجة النمو الاقتصادي.

وفي ظل سلسلة متواصلة من التغيرات الكبيرة على مختلف الأصعدة محليا وإقليمياً وعالميا وسط حيز مكاني وجغرافي آخذ في الانكماش والتقارب، تواجه الدول النامية صعوبات حقيقية تحتم عليها منفردة أو مجتمعة خلال فترة التحول التاريخي إلى الألفية الثالثة بتحديد الدروس المستفادة من انحيازاتها السابقة وكذلك الإخفاقات التي اعترت مسيرتها التنموية محليا وخطواتها نحو تفعيل وترجمة حلم التكامل الاقتصادي مع أكبر التكتلات الاقتصادية العالمية في ظل تحديات العولمة القادمة بقوة وإصرار، ولما كان الاقتصاد الليبي مرتبطاً بالاقتصاد العالمي ، أصبح الاندماج أمراً مفروضاً عليه للاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه التكتلات من نقل للتقنية وتدريب للعمالة وتأهيل المنتجات المحلية وفق متطلبات الأسواق العالمية.

وإذا ما ألقينا نظرة على بعض الإحصائيات التي تخص أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها لوجدناها تشمل حوالي 85%من دول العالم وحوالي80%من سكان العالم، وتسيطر على حوالي85%من التجارة العالمية ، ولأدركنا مدى الآثار التي تحملها التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي وتوجهاته (حشماوي محمد،2006،94).

ثانياً: المشكلة البحثية

إن لقطاع الصادرات دور أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يستمد أساسه النظري من نظرية التجارة الدولية الحديثة إذ تفترض هذه النظرية أن قيام كل دولة في العالم بإنتاج وتصدير الفائض من السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية أي تنتجها بتكلفة نسبية أقل هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد هذا العالم وزيادة الرفاه الاقتصادي لجميع الدول ، فالتجارة الدولية توسع نطاق السوق وبالتالي يزداد التخصص وترتفع كفاءة استغلال الموارد، مما يؤدي بدوره إلى زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وفي إطار الجهود المبذولة لتوقيع الاتفاقية الأورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي و ليبيا التي بدأت مفاوضاتها عام 2008 بعد توقيع مسودة الاتفاقية عام 2007 ، علي غرار دول الجوار تونس والمغرب ومصر والجزائر التي وقعت هذه الاتفاقية سنوات 1995، 1996

،2002 2001م علي التوالي وما كان له من دور إيجابي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول (وزارة الاقتصاد الليبية).

بالتالي فإن هذه الورقة سوف تسلط الضوء علي أثر الصادرات بين ليبيا والاتحاد الاوروبي علي النمو الاقتصادي للوصول الي مؤشرات تساعد متخذي القرار الاقتصادي علي اتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية ، ويمكن تلخيص المشكلة البحثية في السؤال التالي:

ما هو واقع الصادرات بين ليبيا والاتحاد الأوروبي ؟ وما هو أثرها علي النمو الاقتصادي للطرفين؟

ثالثاً : أهمية البحث

إن أهمية هذا البحث تأتي من أهمية التوقيت التي تطرح فيه و لاسيما أن الاقتصاد الليبي ترسم له ملامح جديدة ترتكز علي تحرير الأسواق وإزالة الصعوبات والعوائق بشتي أنواعها أمام السلع والخدمات العالمية وذلك بتوقيع الشراكة الأورومتوسطية ، بالتالي فإن هذا البحث سيخرج بنتائج علمية تساعد متخذي القرار الاقتصادي في بناء قرارهم في ضوء المفاوضات الجارية بين الدولة الليبية والاتحاد الأوروبي للانضمام للاتفاقية الأورومتوسطية ،كذلك يستمد هذا البحث أهميته من واقع الأهمية النسبية المرتفعة للصادرات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي سواءً لليبيا أو الاتحاد الأوروبي.

رابعاً: أهداف البحث :

يهدف هذا البحث الى :-

1- دراسة وتحليل واقع الصادرات بين ليبيا والاتحاد الاوروبي.

2- تقييم أثر الصادرات بين ليبيا والاتحاد الاوروبي على النمو الاقتصادي للطرفين.

3- التعرف علي أهمية وأشكال ومعوقات التكامل الاقتصادي.

خامساً : فرضيات البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضيتن أساسيتين وهما:

1. توجد علاقة موجبة بين قيمة الصادرات الليبية إلى الاتحاد الأوروبي و قيمة الناتج المحلي الإجمالي الليبي.

2. توجد علاقة موجبة بين قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا والناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي .

سادساً : منهجية البحث:

يعتمد التحليل في هذا البحث على المنهج الاستقرائي العملي من خلال استخدام نموذج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression)، ويوضح هذا المنهج العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية لاستخدامها بما يتلاءم وتحقيق أهداف البحث وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير معلمات النموذج.

سابعا: الدراسات السابقة:

دراسة(مسعود محمد الحراري 2008):هدفت هذه الدراسة إلى التعرف علي الآثار الاقتصادية المتوقعة من دخول ليبيا في الشراكة الأورومتوسطية، مع تسليط الضوء علي تجربة دولتي مصر وتونس وما ترتب علي اقتصاديهما في ظل الاتفاقية المبرمة بينهم وبين الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من1975 إلى 2005م، وخلصت هذه الدراسة إلى أهمية انضمام ليبيا إلي الشراكة الأورومتوسطية لما سيكون له من أثر إيجابي علي التنمية الاقتصادية، كما أن انضمام ليبيا للاتفاقية الأورومتوسطية سيكون له أثر ايجابي علي مستقبل تطور العلاقات العربية الأوروبية نتيجة الدور السياسي والاقتصادي الذي يمكن أن تلعبه ليبيا بحكم إمكانياتها الاقتصادية ومواردها الطبيعية والموقع الجغرافي الذي تتمتع به بين دول المغرب العربي وأفريقيا وأوروبا.

دراسة (سميرة عيسي سليمان 2012) : استهدفت هذه الدراسة معرفة أثر التجارة الخارجية علي النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي خلال الفترة (1989-2005) وقد خلصت الدراسة إلي ان كل من الصادرات والواردات الليبية لها تأثير أكبر من تأثير الاستثمار المحلي علي النمو الاقتصادي.

دراسة (عبد الرزاق حمد حسين 2010): تم اجراء هذه الدراسة بهدف دراسة وتحليل واقع التجارة البينية لعشرة من الدول العربية وتأثير ذلك على مسيرة التكامل الاقتصادي بين هذه الدول للفترة من 2004-2008م ، وخلصت إلى إن جميع الدول محل الدراسة تعاني من مشاكل بنيوية في مختلف قطاعات الإنتاج الرئيسية وبالتالي فإن اعتماد مبدأ تحرير التجارة البينية سيواجه عدة صعوبات والتي

منها العراقيل التي تواجه منظمة التجارة الحرة العربية كالقيود الجمركية، والقيود الإدارية والمشاكل النقدية وغيرها من العقبات التي تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لتحقيق التكامل الاقتصادي.

دراسة(مصطفى البلعزي 2012): استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا، ومعرفة آليات تطوير الصادرات، والتعرف على بعض التجارب الدولية في مجال تنمية الصادرات، وكذلك معرفة مدى تأثر النمو الاقتصادي في ليبيا بقطاع الصادرات خلال الفترة(1985–2009)، وتحديد العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا، وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة تبادلية التأثير بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي الليبي، أي أن كلا هذين المتغيرين يؤثران في بعضهما البعض.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن جل هذه الدراسات ركزت علي قطاع التجارة الخارجية للاقتصاد الليبي بصفة عامة ، أما هذه الدراسة فترتكز علي تخصيص دراسة وتقييم الصادرات مع الاتحاد الاوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول لليبيا.

المبحث الثاني: الاطار النظري للدراسة:-

أولا : الاساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات :

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المصطلحات الاقتصادية التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون والسياسيون في شتى المجتمعات ، كما ينظر للنمو الاقتصادي بصفته أحد أهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، سواء المتقدمة منها أو المتأخرة ، ويتمثل النمو الاقتصادي في حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة نصيب الفرد منه خلال فترة من الزمن (السيد السريني وعلي نجا ،2010، 336).

بينما يقصد بالتجارة الخارجية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل(إيمان ناصف،2008).

ويحظى قطاع التجارة الخارجية بأهمية بالغة بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فهو من أهم وسائل استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتوفير مستلزمات التشغيل اللازمة لإنتاج السلع وتصريفها في السوق المحلي والخارجي(عبد الله شامية، 2005 ،1).

وقد داب الاقتصاديون منذ زمن طويل على بحث هذه الظاهرة بدايةً من الاقتصادي آدم سميث في نظريته النفقات المطلقة (الميزة المطلقة) والتي وجد في التجارة الخارجية منفذاً لتصريف الفائض من الإنتاج المحلي وتوسيع نطاق السوق وبالتالي تعميقاً للتخصص وتقسيماً العمل، وديفيد ريكاردو في نظرية النفقات النسبية أبرز قيام التجارة الخارجية علي تخصص الدول في إنتاج وتصدير السلع التي تتميز فيها وبالتالي الارتفاع بحجم الإنتاج من الموارد المتاحة، مروراً بالنظرية الحديثة لهكشير– أولين وما يطلق عليها "نسب العناصر"والذي أوضح فيها أن سبب الاختلاف بين الدول يرجع لاختلاف نسب عوامل الإنتاج المتوفرة لديها، على اعتبار أن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى بالتالي فإن الدول ستركز على إنتاج السلع التي تستخدم العوامل ذات الوفرة النسبية لها بكثافة وتقوم بتصديرها، وتستورد السلع الأخرى التي لا توجد لديها نفس الوفرة،وصولا إلى نظرية جون هكس في النمو الاقتصادي والتجارة الدولية والتي أوضح فيها اثر النمو الاقتصادي على شروط التبادل الدولي، إلي غير ذلك من النظريات.

كما أن للتجارة الدولية دورا مهماً جدا في تسريع عملية النمو الاقتصادي، سواءَ في الدول المتقدمة أو النامية ، ففي بعض الدول الصغيرة و الفقيرة ما يقرب من 25% إلي 40% من الناتج القومي الإجمالي النقدي يتم الحصول عليه من المبيعات الدولية والمنتجات الزراعية والمواد الخام الأولية الأخرى أو السلع الأولية مثل البن والقطن والكاكاو والسكر وزيت النخيل والنحاس والمطاط وغيرها ، وعلي سبيل المثال وبصفة خاصة في الدول المنتجة للبترول في منطقة الخليج وغيرها فان صادراتها البترولية إلى دول العالم قد بلغت أكثر من 70% من دخلها القومي بل إن هذه النسبة قد تتعدي 90% في بعض الدول مثل الكويت (محمود عبد الرزاق، 2010، 339).

ولقد توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع في حجم الصادرات بشكل خاص وحجم التجارة الخارجية بشكل عام يعجل بالنمو الاقتصادي، وأثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، أن تنمية الصادرات تحفز النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو أية سياسات أخرى، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة (مصطفى البلعزي، 2010).

وتعتبر نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية ودعمها الكلاسيك الجدد أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة قوية بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث تشير إلى أن الزيادة أو التوسع في الصادرات يعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات ، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات، وبالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاع صادرات تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية ، وعليه فإن دور التجارة(الصادرات) بمثابة آلة النمو التي تحرك وتدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية، وتبرر النظرية الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية (عابد العبدلي، 2005).

لذلك يكون الطلب علي الصادرات من أكثر محفزات الطلب قوة في دفع النمو وذلك للأسباب التالية : السبب الأول وهو أن الصادرات تسمح بالتخصص الإقليمي الذي يحقق فوائد كبيرة ، والثاني هو أن الصادرات تسمح بالاستيراد وأن الاستيراد قد يكون ذا أهمية في الدول النامية التي تفتقر إلى طاقات إنتاج سلع التنمية نفسها ، والسبب الثالث هو أنه اذا كان تبادل المعلومات والمعرفة الفنية مرتبطة بالتجارة فإن عملية التصدير تسهل المعرفة الفنية التي تطور من كفاءة الإنتاج لهذه الدول (صفاء الفلاحي ، 2004).

وتوضيحاً للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية يمكن تسليط الضوء علي الاقتصاد الليبي كمثال، حيث إن امتلاك ليبيا ميزة نسبية في إنتاج وتصدير النفط مكنها عن طريق قطاع التجارة الخارجية من استيراد المعدات والأدوات المطلوبة بالإضافة إلى العمالة الماهرة ، ثم تصديره إلى الأسواق الدولية، للحصول علي العوائد النفطية التي سوف تؤثر بالتأكيد إيجابياً علي حجم الإنفاق العام وزيادة الاستثمارات ومن تم امتصاص البطالة وزيادة الطاقة الإنتاجية داخل الاقتصاد مما سيؤدي في النهاية إلى تحسين معيشة الأفراد وهو ما يعبر عنه بالنمو الاقتصادي، كما أن ذلك سينعكس بزيادة صافي الأصول النقدية لدى مصرف ليبيا المركزي وبالتالي إلى زيادة الاحتياطيات التي من الممكن أن تستخدم في المشاريع التنموية.

ثانياً: التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي بين الدول أحد أبرز الأشكال التي ظهرت لتيسير العلاقات الاقتصادية والتجارة الدولية بين المجموعة المتكاملة من الدول في عالمنا المعاصر، والمتأمل في الاقتصاد العالمي اليوم يلاحظ الدور الذي تلعبه هذه التكتلات الاقتصادية.

ويشير مصطلح التكامل الاقتصادي بشكل عام إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كل العقبات والحواجز التي تعترض انسياب التجارة بين الأعضاء في أي مشروع تكامل اقتصادي، وفي مقدمة هذه العقبات القيود الجمركية وغير الجمركية ، بالإضافة إلى ما تنتهجه هذه الدول من سياسات اقتصادية لتصبح اقتصاداتها اقتصاداً واحداً، ويوجد العديد من التعريفات للتكامل الاقتصادي ونذكر فيما يلي أهمها:

1) تعريف بندر"Binder": يعرفه بانه إزالة الفواصل بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء للعمل على خلق وتنفيذ سياسة مشتركة (حسين فرج الحويج ، 2014 ، 12).
2) تعريف بيلكمانز "Pelkmans":يعرفه أنه إزالة الحدود الاقتصادية بين دولتين او أكثر(حسين الحويج ، 2014 ، 13).

ومن مفهوم التكامل أعلاه ، نجد أن هنالك علاقة وثيقة بين التكامل الاقتصادي والتجارة الخارجية،بحيث يمثل التكامل في هذه المرحلة الدرجة الأعلى في العلاقات الاقتصادية بين الدول المتكاملة، وبحيث يرتبط مضمونه بحرية حركة كافة أشكال وصور هذه العلاقات الاقتصادية، و تصبح الدول المتكاملة بمجموعها تمثل وحدة اقتصادية كبيرة متكاملة وحالها يكاد يصل إلى ما يقرب أن يكون حال دولة واحدة، وذلك من خلال الإجراءات التي تحقق ذلك(فليح خلف، 2001).

1 – اشكال التكامل الاقتصادي: للتكامل الاقتصادي أشكال عديدة وفيما يلي إيجاز لها :

1-1– الترتيبات التجارية التفضيلية

وتتضمن هذه المرحلة خفض الرسوم الجمركية علي الواردات فيما بين الدول المكونة لهذه المنطقة مع الاحتفاظ بسياساتها التجارية المستقلة اتجاه العالم الخارجي، ويعتبر الكثيرون هذه المرحلة تمهيداً ضمنياً لمراحل التكامل الاقتصادي اللاحقة قبل أن تتخذ هذه المراحل شكلها النهائي، ومن أبرز هذه الأمثلة على هذه المرحلة منطقة الكومنولث(حسين فرج الحويج،2014).

1-2 – منطقة التجارة الحرة

في هذا الشكل تلغى ضرائب الاستيراد والقيود التجارية الأخرى بين الدول الأعضاء ولكن تبقى كل دولة عضو بتعريفتها الجمركية وسياساتها التجارية سارية المفعول مع الدول الأخرى غير الأعضاء، وأفضل مثال علي هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي جمعية التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) والتي شكلت عام 1906 من المملكة المتحدة والنمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا ولحقت فلندا عام 1962 (علي أبو شرار، 2013 ، 388).

1-3– الاتحاد الجمركي

هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي يشبه منطقة التجارة الحرة وذلك فيما يتعلق بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء وإلغاء كافة القيود الجمركية عليها ولكن يختلف في أنه لا يلزم الأعضاء باتباع سياسة جمركية موحدة في مواجهة كافة دول العالم خارج الاتحاد، وفي هذه الحالة فإن الدول غير الأعضاء لا تستطيع التحايل للتصدير إلى دول الاتحاد من خلال الاتفاق مع أقل الدول الأعضاء تشددا كما هو الحال في منطقة التجارة الحرة ، ومن أهم الأشكال التي عرفها العالم للاتحاد الجمركي هو الاتحاد الأوروبي (محمد عابد ، 1999).

1-4 –السوق المشتركة

بالإضافة إلى الانجازات التي يحققها الاتحاد الجمركي فإن السوق المشتركة هي الخطوة التالية في التكامل الاقتصادي وهي التي تسمح بانتقال العمل ورأس المال بحرية بين الدول الأعضاء، وقد وصل الاتحاد الأوروبي إلى حالة السوق المشتركة في بداية عام 1993(علي أبو شرار، 2013 ، 389).

1-5 الاتحاد الاقتصادي

إن السير في اتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي يتطلب توحيد السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء،ويعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطوراً ويحتوي على جميع مزايا وصفات السوق المشتركة.

فبينما لا يزال الوجود السياسي المنفصل للدول الأعضاء قائماً، فإن الاتحاد الاقتصادي ينشئ مؤسسات عديدة تتخطى صلاحياتها الحدود القومية وتصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي، وعندما يتبنى الاتحاد الاقتصادي أوراقا نقدية مشتركة لجميع الأعضاء فان

الاتحاد يصبح اتحاداً نقديا وهذا ما حدث في الاتحاد الأوروبي حيث اعتمد اليورو ليحل محل العملات المحلية للدول الأعضاء(علي أبو شرار، 2013).

2 – أهمية التكامل الاقتصادي بين ليبيا والاتحاد الأوروبي:

تعتبر قضية التجارة البينية بين دول التكامل الاقتصادي من القضايا االوطنية لارتباطه ببرامج وخطط التنمية الاقتصادية المستدامة، والتي تحقق للدول التنوع في مصادر الدخل والارتقاء بمستوى المعيشة للمواطنين، وهناك مجموعة من العوامل والاعتبارات الواقعية والتي تدعو ليبيا والاتحاد الأوروبي إلى الدخول في تكامل اقتصادي، ومن هذه العوامل ما يلي:

2-1 بالنسبة للجانب الليبي

أ- تدريب العناصر الليبية للرفع من الكفاءة و الإنتاجية.

ب- الولوج والانفتاح علي الساحة الدولية مما يعطيها فرصة أكبر من الاقتراب والاستفادة من المؤسسات الدولية، كما أنها تعتبر خطوة مهمة للانضمام لمنظمة التجارة الدولية.

ج- تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في التكنولوجيا لتحسين الإنتاج وتوطين الصناعة، والرفع من جودة المنتجات وتصميمها مع ما يتناسب مع المواصفات الدولية.

د- إرساء قواعد سليمة للتبادل التجاري مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي بالحصول علي مزايا تفضيلية في تسويق للمنتجات الليبية النفطية في ظل سوق يحتوي على ما يربو عن 501,260,000 خمسمائة مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2010(http://ar.wikipedia.org /wiki).

هـ- زيادة تدفق الاستثمارات الليبية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي مما سيرجع بالفائدة على الاقتصاد الليبي بتوفير السيولة النقدية وتنويع القاعدة الإنتاجية.

2-2 بالنسبة للاتحاد الأوروبي

أ. فتح الآفاق لدول الاتحاد الأوروبي للاستثمار في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة.

ب. ضمان سوق للنفط والغاز.

ج. فتح سوق جديد للسلع والمنتجات الأوروبية مما يؤدي بدوره إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة ويقود إلي كفاءة الإنتاج.

3- معوقات التكامل الاقتصادي:

رغم المزايا التي يتيحها التكامل الاقتصادي بين الدول إلا أن هناك بعض العقبات لإقامة مثل هذه التكتلات، وفيما يلي أهم معوقات التكامل الاقتصادي التي قد تكتنف عملية التكامل الاقتصادي بين ليبيا والاتحاد الأوروبي(حسين فرج الحويج ، 2014).

أ- اختلاف درجات النمو الاقتصادي.

ب- ضعف الإرادة السياسية.

ج- اختلاف السياسات الاقتصادية.

د- عدم وجود استراتيجيات واضحة المعالم في مجال التصدير والاستيراد للأطراف المستهدفة بالتكامل، مما يؤثر سلباً على معدلات التبادل التجاري.

هـ- النقص في الخدمات الأساسية كشبكات الطرق والجسور والموانئ والمطارات.

المبحث الثالث : حجم التبادل التجاري بين ليبيا والاتحاد الأوروبي:

بلغت قيمة التبادل التجاري بين ليبيا والاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة ما قيمته455,888 مليون دولار، شكلت الصادرات الليبية للاتحاد الأوروبي ما قيمته 367,487مليون دولار، بينما بلغت قيمة الواردات الليبية من الاتحاد الأوربي ما قيمته 88,400 مليون دولار، والجدول رقم 1 يبين حجم التبادل التجاري خلال فترة الدراسة.

جدول رقم 1

حجم التجارة البينية والناتج المحلي الإجمالي لكل من ليبيا والاتحاد الأوروبي (القيمة بالألف دولار)

ت	السنة	ليبيا			الاتحاد الأوروبي			حجم التبادل التجاري الصادرات +الواردات
		الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي	الواردات من الاتحاد الأوروبي	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات الي ليبيا	الواردات من ليبيا	الناتج المحلي الإجمالي	
1	1993	6,914,400	3,118,500	29,266,000	3,118,500	6,914,400	7,794,525,724	10,032,900
2	1994	8,232,800	2,499,800	30,143,000	2,499,800	8,232,800	8,285,475,308	10,732,600
3	1995	7,721,100	2,846,700	30,510,000	2,846,700	7,721,100	9,517,460,790	10,567,800
4	1996	8,059,100	3,113,300	34,083,000	3,113,300	8,059,100	9,725,686,942	11,172,400
5	1997	7,034,900	3,102,800	36,174,000	3,102,800	7,034,900	9,165,927,129	10,137,700
6	1998	4,853,300	3,149,400	31,486,000	3,149,400	4,853,300	9,488,328,476	8,002,700
7	1999	6,616,600	2,307,200	30,351,000	2,307,200	6,616,600	9,474,479,254	8,923,800
8	2000	8,719,500	2,038,600	34,783,000	2,038,600	8,719,500	8,808,544,629	10,758,100
9	2001	10,484,458	2,714,770	29,327,000	2,714,770	10,484,458	8,911,276,745	13,199,228
10	2002	9,025,753	3,045,428	19,675,000	3,045,428	9,025,753	9,719,946,209	12,071,181
11	2003	12,434,685	3,627,353	24,618,000	3,627,353	12,434,685	11,852,251,677	16,062,038
12	2004	16,937,506	4,395,551	30,874,000	4,395,551	16,937,506	13,689,653,026	21,333,057
13	2005	23,611,938	4,477,116	47,635,000	4,477,116	23,611,938	14,312,647,594	28,089,054
14	2006	30,329,244	4,643,130	55,227,000	4,643,130	30,329,244	15,273,668,674	34,972,374
15	2007	34,841,589	5,726,135	62,896,000	5,726,135	34,841,589	17,661,350,374	40,567,724
16	2008	47,569,612	8,452,502	85,532,000	8,452,502	47,569,612	19,008,890,167	56,022,114
17	2009	28,988,555	9,049,641	62,107,000	9,049,641	28,988,555	17,001,813,534	38,038,196
18	2010	38,629,411	8,930,705	73,824,000	8,930,705	38,629,411	16,934,782,699	47,560,116
19	2011	14,515,291	2,867,734	36,688,000	2,867,734	14,515,291	18,308,288,302	17,383,025
20	2012	41,967,640	8,294,450	83,195,000	8,294,450	41,967,640	17,251,951,436	50,262,090
المجموع		367,487,382	88,400,815	868,394,000	88,400,815	367,487,382	252,186,948,689	455,888,197

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد علي :

1- شبكة التجارة الدولية.

2- صندوق النقد العربي أعداد مختلفة.

3- عبد الله محمد شامية،(2005)، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد .

أولاً :حجم الصادرات الليبية إلى الاتحاد الأوروبي.

بلغ حجم الصادرات الليبية للاتحاد الأوروبي 367,48 مليار دولار استحوذت إيطاليا علي أكبر قيمة منها خلال فترة الدراسة، حيث بلغت هذه القيمة 167,29 مليار دولار، مشكلة 45.5% من النسبة الكلية للصادرات الليبية، وهو ما يجعلها الشريك التجاري الأول لليبيا، بينما جاءت في الترتيب الثاني ألمانيا بقيمة 62,17 مليار دولار من الصادرات الليبية مشكلة ما نسبة 16.9% تقريباً من النسبة الكلية للصادرات الليبية، من ثم جاءت إسبانيا ثم فرنسا ثم اليونان ثم بريطانيا بقيمة صادرات من ليبيا كانت بالتوالي كالتالي:43,75 مليار دولار، 37,37 مليار دولار 14,31 مليار دولار 13,83

مليار دولار، بنسب كانت قيمتها بالتوالي 11.9%، 10.2%، 3.9%،3.8% ، كما شكلت باقي دول الاتحاد الأوروبي باقي النسب من الصادرات الليبية ولم تتعد في مجملها 10%.

- **حجم الواردات الليبية من الاتحاد الأوروبي**

بلغ إجمالي واردات ليبيا من الاتحاد الأوروبي ما قيمته 88,40 مليار دولار خلال فترة الدراسة، استحوذت إيطاليا علي النصيب الأكبر من هذه القيمة حيث بلغت33,36 مليار دولار وبنسبة 37.7% ، بينما احتلت ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وهولندا التراتيب من الثاني إلى الخامس علي التوالي وبمتوسط عام خلال فترة الدراسة (17.2%،10%،8.8% ، 5.1%)، أما بلجيكا والسويد وإسبانيا و مالطا والنمسا واليونان فإنها أتت في المراتب من السادس إلى الحادي عشر مشكلة ما نسبته 13% تقريباً ، بينما شكلت باقي دول الاتحاد الأوروبي واردات ليبيا خلال فترة الدراسة وبنسب منخفضة جداً لم تتجاوز 5% من إجمالي قيمة الواردات الليبية.

المبحث الرابع: بناء النموذج القياسي:

تم تقدير نموذجين قياسيين تضمن الأول الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الليبي كمتغير تابع (GDPL)، وحجم الصادرات الليبية إلى الاتحاد الأوروبي كمتغير مستقل(EXL) خلال الفترة(1993-2012)، وتضمّن النموذج الثاني قياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي(GDPEU) وحجم صادرات الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا(EXEU) خلال نفس الفترة،وبذلك تم اختيار الصيغة الدالية المناسبة والتي تتلاءم مع الهدف من هذه الدراسة، وتم اعتماد البرنامج القياسي(Gretle) من أجل تقدير هذه العلاقة كمياً، وعليه فإن الصيغة الضمنية لنموذج الدراسة سوف تأخذ الشكل التالي:

أولاً :- النموذج القياسي الأول: $GDPLY = b_0 + b_1(EXLY) + ui$

حيث إنGDPLY= الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الليبي بالمليار دولار(1993-2012).

EXLY= حجم الصادرات الليبية إلى الاتحاد الأوروبي بالمليون دولار خلال نفس الفترة.

ui= حد الخطأ

باستخدام ببيانات الجدول رقم(1)، وباستخدام البرنامج القياسي(Gretle)، تم الحصول على نتائج التقدير القياسي والمتضمن بالجدول رقم(4):

جدول رقم(4) نتائج التقدير القياسي الأول لمتغيري الدراسة

Model 1: OLS, using observations 1993-2012 (N = 20)

	p-value	*t-ratio*	*Std. Error*	*Coefficient*	
***	<0.00001	7.8185	2.28634e+06	1.78758e+07	Const
***	<0.00001	13.8151	0.100628	1.39019	EXLY

19940732	S.D. dependent var	43419700	Mean dependent var
6014397	S.E. of regression	6.51e+14	Sum squared resid
0.909029	Adjusted R-squared	0.913817	R-squared
5.07e-11	P-value(F)	190.8582	F(1, 18)
683.0370	Akaike criterion	-339.5185	Log-likelihood
683.4258	Hannan-Quinn	685.0285	Schwarz criterion
0.521197	Durbin-Watson	0.756117	Rho

تم إعداد الجدول من قبل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي(Gretle).

من خلال النتائج الواردة بالجدول السابق وبالاطلاع علي قيمة معامل ديربن واتسون(D.W=0.521) نجد أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية (5%).

وباستخدام طريقة الفرق العام (حسام داود ، خالد السواعي ، 2013) The Generalized Difference Method للتغلب علي مشكلة الارتباط الذاتي تم التوصل إلى النتائج التالية:

Model 2: GLS, using observations 1993-2012 (N = 20)
Dependent variable: GDPL

	p-value	*t-ratio*	*Std. Error*	*Coefficient*	
	0.38679	0.8870	925910	821261	Const
***	<0.00001	17.2853	0.0903332	1.56144	EXL

16375796	S.D. dependent var	4804440	Mean dependent var
4010508	S.E. of regression	2.90e+14	Sum squared resid
0.940022	Adjusted R-squared	0.943178	R-squared
1.18e-12	P-value(F)	298.7814	F(1, 18)
666.8275	Akaike criterion	-331.4137	Log-likelihood
667.2162	Hannan-Quinn	668.8189	Schwarz criterion
1.667301	Durbin-Watson	0.115348	Rho

تم إعداد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي(Gretle).

من خلال النتائج الواردة أعلاه بعد معالجة مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) يتضح أن العلاقة بين صادرات ليبيا للاتحاد الأوروبي و الناتج المحلي الإجمالي لليبيا علاقة طردية موجبة كما أن القدرة التفسيرية للنموذج عالية حيث بلغت قيمة معامل جودة التوافق (R^2= %94.3) أي أن التغير الحاصل في حجم الصادرات الليبية للاتحاد الأوروبي يفسر ما نسبته 94.3% من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي وأن حوالي5.7% من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي يعود لعوامل أخرى خارج النموذج، كما يتضح من خلال اختبار F معنوية معادلة الانحدار بصفة عامة ، كما بينت الاختبارات الإحصائية معنوية معلمة المتغير المستقل بواسطة اختبار (T)، كما يمكن ملاحظة أن قيمة معامل الارتباط بلغت (R=%97)، وهذا يعني أن علاقة الارتباط قوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، كما أن قيمة Durbin – Watson ديربن واتسون (D.W=1.66) تدل على أن المعادلة خالية من مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية (5%).

وسيتم حساب مرونة الصادرات الليبية إلي الاتحاد الأوروبي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الليبي وفق المعادلة التالية:

$$\mathbf{E_{LY\text{-}EX}} = \frac{\mathbf{dy}}{\mathbf{dx}} * \frac{\bar{\mathbf{x}}}{\bar{\mathbf{y}}} = 0.42 * 1.55 = \mathbf{\%65}$$

حيث إن :

$\mathbf{E_{LY\text{-}EX}}$ مرونة الصادرات بالنسبة للناتج المحلي

$\frac{\mathbf{dy}}{\mathbf{dx}}$ الميل الحدي للناتج المحلي منسوبا للصادرات = b_1

$\bar{\mathbf{y}}$ ، $\bar{\mathbf{x}}$ المتوسط الحسابي للناتج المحلي والصادرات

وتشير النتائج السابقة إلى أن مرونة الصادرات الليبية إلى الاتحاد الأوروبي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الليبي =65% أي انه كلما زادت الصادرات الليبية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 100%زاد الناتج المحلي الإجمالي الليبي 65%.

وسيتم استخدام معامل عدم التساوي "Theil" للتعرف علي قدرة النموذج للتنبوء بالمستقبل ، (جعفر علوش، 2004، 167) :

$$\bar{U} = \frac{\sqrt{\frac{\sum e^2}{n}}}{\sum \hat{Y} + \sum Y} = 0.0193$$

حيث إن :

$\bar{U}$ معامل عدم التساوي

$\sum e^2$ مجموع مربعات حد الخطاء

$\sum \hat{Y}$ مجموع القيم المقدرة للمتغير التابع

$\sum Y$ مجموع القيم الفعلية للمتغير التابع

يتضح من خلال قيمة معامل عدم التساوي أن الفرق بين القيم المقدرة والفعلية غير جوهري إحصائيا حيث إن قيمة$\bar{U}$ للمعادلة السابقة بلغت 0.0193 مما يدل على أن أداء النموذج المقدر جيد ويمكن استخدامه للتنبؤ بالمستقبل بصورة جيدة.

ثانياً :-النموذج القياسي الثاني

حيث إن:

GDPEU=$b_0 + b_1(\text{EX}\mathbf{EU}) + \text{ui}$

GDPEU= الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بالمليار دولار (1993-2012).

EXEU= حجم صادرات الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا بالمليار دولار خلال نفس الفترة.

ui= حد الخطأ

وباستخدام البرنامج القياسي (Gretle) ، تم الحصول على نتائج التقدير القياسي والمتضمن بالجدول رقم(5).

جدول رقم(5) نتائج التقدير القياسي الثاني لمتغيرات الدراسة

Model 1: OLS, using observations 1993-2012 (N = 20)
Dependent variable: GDPEU

	p-value	*t-ratio*	*Std. Error*	*Coefficient*	
***	0.00003	5.5863	1.20683e+09	6.74164e+09	Const
***	0.00003	5.4804	242.232	1327.52	EXEU

3.96e+09	S.D. dependent var	1.26e+10	Mean dependent var
2.49e+09	S.E. of regression	1.12e+20	Sum squared resid
0.604452	Adjusted R-squared	0.625271	R-squared
0.000033	P-value(F)	30.03467	F(1, 18)
924.0777	Akaike criterion	-460.0389	Log-likelihood
924.4665	Hannan-Quinn	926.0692	Schwarz criterion
1.603859	Durbin-Watson	0.154612	Rho

تم إعداد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي(Gretle).

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح أن هناك علاقة طردية موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي وحجم صادراته إلي ليبيا ، كما يمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد بلغت(R^2=%62)، وهذا يعني أن (62%) من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي يمكن تفسيرها بالتغيرات التي تحدث في حجم صادرات الاتحاد الأوروبي إلي ليبيا ، كما بينت الاختبارات الإحصائية معنوية معلمة المتغير المستقل وفقا لاختبار(T)، كما أن قيمة معامل ديربن واتسون كانت (D.W=1.60) وهذه النتيجة تدل على أن المعادلة خالية من مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية(5%).

وسيتم حساب المرونة للناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي إلى صادراته إلى ليبيا وفق المعادلة التالية:

$$\mathbf{EEY\text{-}EX}= \frac{\mathbf{dy}}{\mathbf{dx}} * \frac{\bar{\mathbf{x}}}{\bar{\mathbf{y}}} = O.O0O35 * 1327.5 = \%46.5$$

ومن خلال النتيجة السابقة يتضح أنه كلما زادت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا بنسبة 100% زاد الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بنسبة46.5%.

$$\bar{\mathbf{U}} = \frac{\sqrt{\frac{\sum \mathbf{e^2}}{\mathbf{n}}}}{\sum \hat{\mathbf{Y}} + \sum \mathbf{Y}} = \mathbf{0.02}$$

وبناءً على اختبار معامل Theil (معامل عدم التساوي) يتضح أنه لا يوجد فرق جوهري إحصائي بين القيم المقدرة ،حيث إن قيمة $\bar{\mathbf{U}}$ للمعادلة السابقة بلغت 0.02 مما يدل على أن أداء النموذج المقدر جيد ويمكن استخدامه للتنبؤ بالمستقبل بصورة مقبولة.

خاتمة الدراسة

من خلال ما تم عرضه في المباحث الأربعة في هذه الدراسة الخاصة بتقييم أثر الصادرات بين ليبيا والاتحاد الاوروبي علي النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1993 إلى 2012م تم التوصل إلى الآتي :

أولاً:النتائج:

1. وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات الليبية والناتج المحلي الإجمالي الليبي، إذ اتضح من النتائج أن مرونة الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي قد بلغت65% أي انه كلما زادت الصادرات الليبية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 100% زاد الناتج المحلي الإجمالي الليبي بنسبة65 % وهو ما جاء مطابقاً للنظرية الاقتصادية.
2. وجود علاقة طردية بين صادرات الاتحاد الأوربي إلي ليبيا والناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي، ويتضح من النتائج أنه كلما زادت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا بنسبة 100% زاد الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي بنسبة 46% وهو ما جاء مطابقاً للنظرية الاقتصادية.
3. بلغ حجم التجارة الخارجية بين ليبيا والاتحاد الأوروبي حوالي 455.8 مليار دولار،حيث بلغت قيمة الصادرات الليبية إلى الاتحاد الأوروبي(واردات الاتحاد الأوروبي من ليبيا) حوالي 487.367 مليار دولار، بينما بلغت الواردات الليبية من الاتحاد الأوروبي(صادرات الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا) ما قيمته 400.88 مليار دولار خلال فترة الدراسة.
4. استحوذت ايطاليا علي النصيب الأكبر من حجم التبادل التجاري مع ليبيا حيث بلغ قيمة التبادل التجاري بين البلدين 200.6 مليار دولار ، وبنسبة إجمالية بلغت حوالي 42% من إجمالي حجم تبادل ليبيا مع الاتحاد الأوروبي،حيث شكلت الصادرات الليبية لايطاليا حوالي 167.29 مليار دولار، بينما بلغت قيمة الواردات خلال نفس الفترة ما قيمته 33.36 مليار دولار , جاءت ألمانيا في المرتبة الثانية ثم فرنسا ثم أسبانيا بنسب17 %، 10%،8 % تقريباً علي التوالي،بينما شكلت باقي دول الاتحاد الأوروبي باقي النسب من حجم التبادل التجاري وهي نسب ضعيفة جداً.

ثانياً: التوصيات:

1. أهمية انضمام ليبيا إلى الشراكة الأورومتوسطية للاستفادة من الأبعاد الاقتصادية للشراكة بين الطرفين، وذلك بالحصول علي التقنية الحديثة لمشاريع البنية التحتية والقطاعات الصناعية والزراعية والسياحية للمساهمة في تنويع الدخل من الجانب الليبي، كذلك الاستفادة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية في تأهيل المنتجات المحلية وتسويقها وفق المواصفات العالمية لزيادة قيمة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي.
2. إرساء قواعد سليمة لانضمام ليبيا إلى الشراكة الأورومتوسطية ابتداءً من الترتيبات التجارية التفضيلية كمرحلة أولى وذلك بخفض الرسوم الجمركية على الواردات تدريجياً حماية للصناعات المحلية ، ثم التدرج نحو مراحل التكامل الاقتصادي الأخرى .
3. ضرورة الاستفادة من العلاقات الاقتصادية الليبية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين من دول الاتحاد الأوروبي وهم إيطاليا و ألمانيا وفرنسا في انضمام ليبيا إلى الشراكة الأورومتوسطية للاستفادة من المزايا الممنوحة للشراكة.
4. فتح قنوات تواصل مباشرة بتعيين سفراء تجارين في ليبيا والاتحاد الأوروبي، بهدف زيادة التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار بين الطرفين.

مراجع البحث:

أولا: الكتب

1. السيد احمد السريبني وعلي عبد الوهاب نجا ، (2010) ، مبادي الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر، الاسكندرية.
2. إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، (2008)، مبادي الاقتصاد الدولي ، الطبعة الاولي، المكتب الجامعي الحديث ، مصر.
3. جعفر باقر علوش، 2004 ، الاقتصاد القياسي التطبيقي ، الطبعة الاولي ، المكتبة الجامعية ، غريان.
4. حسام علي داود وخالد محمد السواعي ، (2013) ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولي ، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الاردن .
5. حسين فرج الحويج ، (2014) ، التكامل الاقتصادي الإقليمي والصناعة البتروكيماوية ، الطبعة الاولي ، عمان ،دار جليس الزمان .
6. عبد الفتاح عبد السلام أبوحبيل ، (1996) ، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الاولي ، دار قتيبة للطباعة والنشر.

7. علي عبد الفتاح أبو شرار ، (2013)،الاقتصاد الدولي "نظرية وسياسات"، الطبعة الثالثة ، عمان،دار المسيرة للنشر والتوزيع .
8. مايكل ابدجمان ، (1988) ، الاقتصاد الكلي "النظرية والسياسة" ، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الطبعة الاولي ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ للنشر.
9. محمود عبد الرزاق ، (2010) ، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية ، الإسكندرية ، الطبعة الاولي، الدار الجامعية.
10. شقيري نوري موسي ، وأخرون ، (2012)، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، الطبعة الاولي ، الأردن ،دار المسيرة .
11. فليح حسن خلف ، (2001)، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الأردن ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .
12. محمد سيد عابد ، (1999)، التجارة الدولية ، الطبعة الاولي ، مكتبة الإشعاع الفنية ، مصر.

ثانياً: الدوريات:

1. عابد العبدلي ، (2005) ، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية : دراسة تحليلية قياسية ، مجلة مركز صالح، جامعة الأزهر، السنة التاسعة ، العدد27.
2. عبد الله محمد شامية ، 2005 ، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الثاني، بنغازي.
3. صفاء الفلاحي ، 2004 ، العلاقة بين تنمية القطاع الصناعي وتنمية الصادرات الليبية، ندوة تنمية الصادرات في الاقتصاد الليبي – الامكانيات والاتجاهات، منشورات كلية الاقتصاد طرابلس ، منشورات قسم الندوات والمؤتمرات.
4. مصطفى البلعزي ، أثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الاقتصاد الليبي) ، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية ، كلية الآداب والعلوم زليتن ، جامعة المرقب ، ليبيا ،ا لعدد 21 ، 2012.
5. المنشورات السنوية لصندوق النقد العربي أعداد 2003-2005-2007-2010-2013.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

1. حشماوي محمد،(2006) ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر.
2. عبد الرزاق حمد حسين (2010): واقع التجارة العربية البينية و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا ، ليبيا.
3. سميرة عيسي سليمان (2012) ، أثر التجارة الخارجية علي النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، ليبيا.

4. مسعود محمد الحراري ، (2008)، الآثار الاقتصادية المتوقعة من دخول ليبيا في الشراكة الأورومتوسطية مع دراسة لتجربتي تونس ومصر، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا.

رابعاً: المواقع الالكترونية

1- Trademap.org/
2- http://ar.wikipedia.org /wiki